ركـــود ســـوق الـــتـــأمـــين الـــعـــراقـــي

مـنـاقـشـة لـــرأي اقـتـصـادي

مصباح كمال

١ - ٢

نص الرأي:

بغداد (الإخبارية)..علل الخبير الاقتصادي باسم جميل أنطون سبب ركود سوق التأمين العراقي وذلك لتردي الوضع الأمني وقلة الشركات في العراق، مشيراً إلى أن التأمين يحتاج إلى الوعي والتثقيف الذي ما زال يفتقر إليه المواطن العراقي.

ودعا الخبير الاقتصادي إلى توعية المواطن وزيادة ثقافته بهذا الموضوع عن طريق الدورات والندوات التثقيفية، مشيراً إلى دور الإعلام الفاعل في توعية ذلك. (٣٠ تموز ٢٠١١)

اهتمامنا بهذا التصريح القصير ينبع من كونه صادراً عن خبير اقتصادي وصناعي أيضاً وعضو في مجلس إدارة اتحاد الصناعات العراقية والمدير المفوض لفندق بابل، معروف بكتاباته وتصريحاته عن الشأن الاقتصادي في الصحافة العراقية. ونحن العاملين في قطاع التأمين نرحب بما يكتبه الاقتصاديون عن التأمين لأنه يُعلّي من مكانته والتوعية به وتعزيزه لدى القراء.

تعليل "ركود سوق التأمين "بقلة شركات التأمين وتردي الأوضاع الأمنية، وعدم امتلاك المواطن العراقي الوعي والثقافة للتعامل مع هذه الشركات فيه شيء من التبسيط والتجني على المواطن العراقي.

المواطن العراقي وغياب الوعي والثقافة في التعامل مع شركات التأمين

لنبدأ بتحليل القول بعدم امتلاك المواطن العراقي الوعي، ففيه تعميم يفتقد المنطق السليم ولا ينهض به الواقع. فليس كل المواطنين سواسية في وعيهم وثقافتهم، والقول بغير ذلك هو افتئات على قدراتهم الفكرية. لو حصرنا الوعي والثقافة بمفهوم التأمين والمعرفة لدى شركات التأمين، فهناك ما لا يقل عن ألفي شخص، وربما أكثر، يعملون حصراً في قطاع التأمين، يضاف لهم الأفراد والوحدات الإنتاجية التي تشتري حماية تأمينية من شركات التأمين. هؤلاء لا ينقصهم الوعي بالتأمين بغض النظر عن مستوى هذا الوعي.

ثم: هل هناك علاقة سببية بين ركود السوق ووعي وثقافة المواطن؟ تُرى هل توفر الوعي والثقافة لدى المواطن، وخاصة الفقير والمحدود الدخل، سيدفعانه صوب شركات التأمين لشراء الحماية منها وهو لا يمتلك دخلاً يكفيه لتمويل حاجياته الأساسية؟ أليس القول السائر "العين بصيرة واليد قصيرة" (وبلغة الاقتصاد غياب الطلب الفعّال لتدني حجم الدخل الفائض بعد الإنفاق الضروري على البضائع والخدمات الأساسية) هو الأوفر حظاً في التقرُّب من جواب لتفسير ركود السوق أو قل نموّه البطيء، وهو ما نميل له وما يمكن قياسه بالرجوع إلى الإحصائيات.

التعكُّز على افتقار المواطن للوعي والثقافة، وهما مترابطان، في شرح ركود السوق يرهن الظاهرة الاقتصادية بالمقترب الذاتي بدلا من محاولة استكشاف قوى وعوامل موضوعية تؤثر مباشرة على عرض الحماية التأمينية والطلب عليها.

لا شك في أن التكوين الاجتماعي (العائلة والعشيرة) وما يرتبط به من المفاهيم التقليدية السائدة (الإيمان بالقضاء والقدر، الاتكالية، التعاضد الأسري والقرابي والعشائري، وربما التحريم الديني) يشكل خلفية مهمة في صياغة الوعي بالتأمين والإقبال عليه من عدمه وكذلك تطوير ثقافة التدبر للمستقبل من خلال البدائل الحديثة ،كالادخار والاعتماد على آلية التأمين. هذه الخلفية الثقافية، مع تعقيداتها التي تنتظر الكشف، لها تأثير على حجم الطلب على التأمين. لكن الاعتماد على هذا التوصيف وحده ليس كافياً لشرح حالة ركود سوق التأمين.

علينا، إضافة لذلك، البحث في حجم الدخل المتوفر للإنفاق على الحماية التأمينية، والتكييف القانوني لشراء التأمين بضمنه إلزامية التأمين على أنواع معينة من الأخطار، والحد من تسرب أقساط التأمين إلى خارج العراق بسبب قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة ٢٠٠٥، وأسعار التأمين، وكفاءة تقديم الخدمات التأمينية وخاصة في تسوية المطالبات وغيرها بما فيها الترويج للتأمين.

ولنا أن نضيف إلى ذلك حجم التجارة الخارجية (الطلب على التأمين البحري على البضائع والسفن)، عدد الوحدات الإنتاجية التي تخصص بنداً في ميزانياتها لشراء التأمين، حركة البناء والمشاريع .. الخ. وبعبارة أخرى، البحث في مكونات الطلب على التأمين في ظل الظروف السائدة. لمعالجة ركود سوق التأمين العراقي يدعو الخبير إلى توعية المواطن وزيادة ثقافته بهذا الموضوع عن طريق الدورات والندوات التثقيفية، مشيراً إلى دور الإعلام الفاعل في توعية ذلك." دورات وندوات تثقيفية لمن؟ لكل المواطنين، وكيف يتم ذلك؟ من خلال الإعلام؟ هذه دعوة مشكوك في صحتها. ربما كان الخبير يفكر في الدعاية، المرئية والمسموعة، على النمط الغربي (عملية تكييف واستحواذ على عقل المستهلك) ،أما دور الإعلام فهو أمر آخر قابل للتحقيق لكنه لا يتم من خلال بضعة دورات وندوات. نتمنى على الخبير باسم جميل أنطون التوسع في شرح ما يرمي إليه ووسائل تحقيقه.

تردّي الأوضاع الأمنية والتأمين

السبب الآخر الذي ذكره الخبير لتفسير ركود سوق التأمين هو تردي الأوضاع الأمنية. وهذه الأوضاع أصبحت الشماعة التي صرنا نعلق عليها كل مشاكلنا الاقتصادية وغيرها ،لكننا قلما حاولنا تفكيك هذه الأوضاع وتقييم آثارها على النشاط التأميني. ومن المناسب هنا التذكير بأن تدهور الأوضاع الأمنية هو استمرار لتدهور عام بدأ في عهد الدكتاتورية واستمر خلال حروب النظام والعقوبات الدولية وتفاقم مع الاحتلال الأمريكي.

نعرف بأن النشاط التأميني لا يجري في فراغ بل ضمن ضوابط قانونية وفي بيئة تتوفر فيها درجة من الاستقرار والاطمئنان على النفس وحرية الحركة. أي أن الإنتاج التأميني يتم في وضع يتوفر فيه الأمان على النفس والمال. ويتأثر هذا النشاط بالمتغيرات الاقتصادية ومنها التضخم النقدي، السياسة المالية، التركيبة السكانية، البطالة، الأزمات المالية، الكساد، حركة الإنشاءات وغيرها.

يُقيد غياب الأمن حركة العاملات والعاملين في قطاع التأمين وهو ما يؤثر على الإنتاجية (إنتاج وثائق تأمين جديدة، تجديد وثائق تأمين على وشك الانتهاء، تقديم الخدمات لحملة وثائق التأمين). ويؤثر أيضاً على وصول طالبي التأمين إلى شركات التأمين أو متابعة مطالباتهم بالتعويض معها بسبب غلق الشوارع.

ويؤدي غياب الأمن، وكذلك الفساد المالي، إلى تأجيل المشروعات أو تقليصها وحتى إلغائها، وهذه من المصادر المهمة لفرع التأمين الهندسي.

كما أن سوء الأوضاع الأمنية يُصعّبُ على شركات التأمين شراء حماية إعادة التأمين من الشركات الإعادية العالمية ويقلّص ويُضعف من نطاق هذه الحماية. (ضعف الحماية الإعادية يؤثر سلباً على القدرات الاكتتابية لشركات التأمين).

غياب الأمن يساهم في خلق مُناخ يشجع على استفحال الفساد وحالات الغش والتزوير لأن من يقوم به يدعمه بقوة السلاح أو بالتواطؤ مع عناصر في الأجهزة الأمنية والاستخباراتية أو بالتغاضي عن التطبيق الصارم للقوانين. أخبار الفساد ومرتبة العراق في سلّم الفساد لا تنقطع، وما يهم موضوع هذه الورقة هو مساهمة الفساد في تعطيل توقيع العقود الإنشائية والمباشرة بإنجازها.

وحتى عند توقيع العقود فإن شركات التأمين العراقية لا تنتفع إلا بالنزر اليسير من هذه العقود بسبب شروط التأمين في هذه العقود والموقع القوي للشركات النفطية العالمية وغيرها من الشركات.

لكننا لا نعدم بعض الآثار الإيجابية لتدهور الأوضاع الأمنية ومنها:قيام شركات التأمين على إدخال منتجات تأمينية جديدة للتخفيف من نتائج الأوضاع المتدهورة كتوسيع وثيقة تأمين الحوادث الشخصية الجماعية ليشمل حالات الإصابة والوفاة جراء العمليات الإرهابية،. وتكوين مجمعات لتأمين أخطار معينة مستثناة من عقود إعادة التأمين الاتفاقي ومنها: مجمع تأمين النقد ومجمع تأمين المخازن.

محاولة للتعريف بركود سوق التأمين العراقي

الركود بالمعنى الاقتصادي هو تباطؤ النمو لفترة طويلة، واقترانه بالبطالة، وعدم القدرة على الاستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة لضعف الطلب الفعّال الذي يؤدي بدوره إلى عدم القيام بتوظيفات إنتاجية جديدة أو توسيع ما هو قائم منها.

مقياس الركود في التأمين بهذا المعنى هو تباطؤ نمو الأقساط (حجم أعمال التأمين المكتتبة من قبل شركات التأمين) أو، في أحسن الحالات، قد يعني الركود مرواحة أقساط التأمين المكتتبة في مكانها دون تقدم يذكر مقارنة بالفترة الماضية أو الفترة منذ ٢٠٠٣ وفي كلتا الحالتين فإن الفترة طويلة – ما يزيد على العقد في كل فترة.

ينمو النشاط التأميني ويزدهر في أوقات السلم والاستقرار وتوفر الأمن. وهذه قاعدة عامة معروفة شريطة ألا يكون الاقتصاد الوطني في حالة ركود.

وفي العراق فإن تدهور الأمن أثّر على النشاط التأميني لكن التأثير كان مختلطاً فالمحصلة النهائية، رغم استمرار زيادة دخل الأقساط المكتتبة، كانت ضعيفة وأسبابها ليست كامنة في تردي الأوضاع الأمنية حصراً. فتطور أقساط التأمين من ٧ ملايين دولار تقريباً قبل ٣ سنوات إلى ما يزيد على ٣٠ مليون دولار سنة ٢٠١٠ ،ومن المتوقع أن يتضاعف مع انتهاء السنة دليل على أن الأوضاع الأمنية لم توقف تطور الأقساط لكن الأقساط ستكون أكبر لو أن الأوضاع الأمنية تحسنت أكثر وازداد عدد المشاريع وتم التأمين عليها وعلى تجارة الاستيراد مع شركات تأمين مسجلة ومجازة في العراق. هذا التطور يشهد على أن الزعم بركود السوق ليس صحيحاً.

هناك عوامل أخرى، سنأتي على ذكرها تحت عنوان قلة الشركات، تفسر عدم تطور الإنتاج التأميني بأكثر مما تحقق منه حتى الوقت الحاضر.

كاريكاتير

■ عادل صبري

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري
ihsanshamran@yahoo.com

يقولون ليلى..

احتضنت جامعة واسط يوم الأحد الماضي (٢٠١١/١٠/٢) فعالية متعددة الأوجه للاحتفاء بالراحل شمران الياسري (أبو كَاطع)، الصحفي والروائي والإنسان. فقد افتُتحت قاعة جميلة حملت اسمه، وعُرضت فيها أشياء عديدة من تراثه الإنساني ومن أعماله ومن الوثائق الشخصية، وعدد من تقارير الأمن التي كانت تطارده كظله. وعُرضت بعض ملابسه ومقتنياته، وكانت بسيطة كبساطة حياته وزهده. كما افتتح معرض لصوره التي سردت جانباً من حياته وناسه الذين عاش بينهم أو عاشوا معه.

ولم تكن في تلك اللحظات التي افتتحت فيها القاعة أو معرض الصور إلا الوجوه التي عَلقت صورة أبو كَاطع أو صدى صوته بأذهانها، أو َ أولئك الشبان الذين ما عاصروه، ولكن الذاكرة الجمعية للمجتمع غذّت معارفهم عن شخصية روائية وصحفية تستحق الاستذكار من أمة لم يعد لها إلا الاتّكاء على أمجاد فكرية وثقافية، وعلى رموز نسجت في خيالها صوراً لفاتحي أفق الغد، وراسمي مستقبلها بالكلمة والصورة.

وقد بدت جامعة واسط بهذا الجهد الجليل، كنخلة عمّرت ألف سنة وأفاءت على مئات المدن والقرى والأحبّة. وكان الحاضرون، إذ يشاركون بهذا الاحتفاء المنظم بدقة ومهابة، يجدون في أنفسهم شركاء في هذا التكريم، ومشاريع مقبلة لتمجيد يستحقونه عندما تحين اللحظة. ويوماً، سنحتفي بمبدع آخر، له عند حائط الجامعة المقدس بطاقة تعريف، وأمانة تنتظر الوفاء.

وعلى جانب آخر من هذا الاحتفاء، وعلى قاعة الراحل رئيس جامعة واسط الأسبق، الدكتور عبد الجبار المياح، عقدت حلقة نقاشية تطرق فيها المتحدثون عن إرث شمران الياسري ودوره في رفد الذائقة العراقية بقيم جديدة عن علاقة الإنسان بالمجتمع، وعن عطاء الريف العراقي وأهله للثقافة العراقية. وتم تحليل عدد من الوظائف في الرواية وفي المقال وأثرها في ثروة المجتمع الثقافية. فقد تحدث كل من الدكتور جمال العتابي والدكتور باقر الكرباسي ثم الدكتور محمد رضا الأوسي عن زوايا مختلفة من تجربة أبو كاطع وتناولوا في هذه الأصبوحة ذلك المنهج الذي تعذر تكراره إلى هذه اللحظة.

لقد أثبتت هذه الفعالية، والتوصيات التي خرجت بها، إن القضية أكبر من احتفاء بمثقف أو رائد، بل بدور هذا الرائد واستمرارية هذا الدور في إنتاج مفاهيم جمالية ذات أفق مستديم تنتفع منه الأجيال. وإنّ شخصيات من هذا الوزن، أعطت في حياتها وبعد رحيلها كمّا كبيرا من النتاجات التي يمكن أن تكون رافعة أية محاولات تالية، بشرط عدم اللجوء إلى التقليد. وان الأغوار التي قد تكون سبرتها، أصبحت مفتوحة لمنتفعين وطامحين إلى الإبداع، وهذا هو جوهر الإصرار على استدراج الذكرى لهؤلاء المبدعين..

فتحية إلى جامعة واسط ورئيسها الدكتور جواد الموسوي..

وتحية لكلية الآداب في الجامعة وعميدها الدكتور رعد كوران.

تفعيل قانون التعليم الإلزامي والقضاء على الأمية

حسين علي الحمداني

الأمية آفة اجتماعية والسبب الرئيسي في الكثير من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تقدم وتنمية المجتمع،وفي الآونة الأخيرة شرّع مجلس النواب العراقي قانون محو الأمية بغية تقليص نسبة الأمية في العراق والتي تقدر بحوالي ٢٠ في المئة، تشكّل النساء ولاسيما المقيمات منهنّ في المناطق الريفية الجزء الأكبر منها. حيث أن ما يقارب ٥٠ في المئة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاماً هن من الأميات، بالمقارنة مع ٢٠ إلى ٢٨ في المئة من النساء اللواتي يعشن في المناطق الحضرية والمدن الكبرى، والأمية تكاد تكون ظاهرة في الوطن العربي حيث تشير تقارير اليونسيف بهذا الشأن إلى أن نسبة الأمية في الوطن العربي تبلغ ٣٤ بالمئة من البالغين من السكان وهي نسبة لها تداعياتها وارتباطاتها بمستوى المعيشة لهذه العوائل خاصة وإن تقارير اقتصادية دولية تربط بين الأمية وتفشيها وخط الفقر فإذا كانت نسبة الأمية في الوطن العربي ٣٤ بالمئة تقابلها نسبة ٤٠ بالمئة من السكان يعيشون تحت خط الفقر حسب تقديرات دولية بهذا الشأن.

وهذا ما يجعلنا نستنتج بأن ٢٠ بالمئة من سكان العراق يعانون الأمية مما يؤكد أنهم يعيشون بمستويات اقتصادية متدنية لم يتح لهم توفير فرص حقيقية للتعليم والتعلم. وبالتأكيد فإن هنالك عوامل عديدة ساهمت في تفشي أو عودة الأمية للعراق: أهمها الأوضاع الأمنية في السنوات الأخيرة وتأثيراتها على الوضع الاقتصادي والمعيشي للكثير من العوائل العراقية والتي أخذت هذه العوائل تعتمد على أبنائها الصغار في إعالتها ودخولهم سوق العمل بسن مبكرة جداً مما جعلهم يتركون مقاعدهم الدراسية. ولكن لو عدنا إلى الوراء قليلاً لوجدنا بأن الأمية بدأت تأخذ نسبها العالية في حقبة التسعينيات من القرن الماضي بتأثيرات الحصار الاقتصادي الذي تأثرت به شرائح عديدة من المجتمع العراقي لدرجة أصاب الإحباط العديد منها وأجبر عوائل كثيرة على أن تستغل أبناءها في العمل بدل ذهابهم للمدرسة مما أدى لتراكم نسبة الأمية جيلاً بعد آخر .

ومن الطبيعي جداً أن تكون النسبة الأكبر تشمل النساء اللواتي تكون فرص تعلمهن قليلة أو منعدمة في ظل الظروف الاقتصادية التي مرت وتمرُ بها الأسرة لعراقية لا سيما الريفية منها ،والجميع يعرف هذه الحقيقة.

وربما نسمع من الكثير من المختصين في الشأن التربوي بأن الأمية تفشت في السنوات الأخيرة بدرجة وأرقام عالية والبعض من هؤلاء يلقون باللوم على وزارة التربية في هذا الشأن على الرغم من إن نسبة الملتحقين في المدارس في السنوات من ٢٠٠٦/٢٠١١ أكبر من السنوات الماضية ،ويكاد يكون العام الدراسي ٢٠١٠ -٢٠١١ من أقل السنوات تسرباً للتلامذة من مدارسهم،وهذا له أسبابه منها :حالة الاستقرار التي سادت الكثير من مناطق العراق ونسبة الوعي بأهمية المدرسة ارتفعت في المجتمع العراقي،وبالتأكيد فإن إمكانيات وزارة التربية مهما تكن فهي محدودة جداً،وإذا ما نظرنا للأمور من زاوية اقتصادية وتخطيطية نجد بأن موازنة وزارة التربية لا تتعدى ٢،٧ بالمئة من الموازنة العامة للبلد وبالتالي فإن هذه النسبة المالية غير قادرة على إنجازجميع الخطط لاسيما المتعلقة منها بإيجاد مناخٍ تربوي حقيقي يمنع تسرب التلاميذ من مدارسهم أولا ويحد من الأمية في البلد ثانيا . وبالعودة للكثير من الأحاديث التي دارت في الأسابيع والأشهر الأخيرة ومحاولة البعض إيجاد مقارنات بين ما كان في سبعينيات و ثمانينيات القرن الماضي من مستوى تعليمي متقدم نوعاً ما وبين ما موجود الآن نجد بأن هذه المقارنات تغفل الكثير من الحقائق المهمة أهمها :إن النظام الحاكم آنذاك قد ورث بنى تحتية جيدة جداً خاصة بنايات المدارس وكوادر تعليمية وتدريسية ممتازة. وبالتأكيد فإن هذه العوامل ساعدته في أن ينفذ خطة محو أمية الكبار في سنوات قليلة جداً وينتصر على الأمية، ولكننا وجدنا -كما أشرنا- في عقد التسعينيات عودة الأمية بنسب كبيرة وذلك شيء طبيعي جداً عندما تفقد الأنظمة السبل التي تقودها للقضاء على الأمية وتهرب من يدها الحلول الصحيحة،وهذه الحالة موجودة الآن في وزارة التربية العراقية التي ورثت عقبات كبيرة وكثيرة جداً من الحقبة السابقة أهمها بنى تحتية سيئة جداً ساهمت بشكل كبير في تسرب العديد من التلامذة ،وبالتالي فإن وزارة التربية الآن تعالج خلل ٣٠ سنة متراكمة وهو شيء يكاد يكون أكبر من طاقتها حالياً. من هنا نجد بأن القضاء على الأمية في العراق ضمن الخطة الموضوعة حاليا يجب أن تسير بأكثر من اتجاه، الأول: يتمثل بتفعيل قانون التعليم الإلزامي وحصر المشمولين به ضمن الرقعة الجغرافية لكل مدرسة في العراق، وعملية الحصر هذه تتم من قبل مدراء المدارس أنفسهم في ظل غياب ما يعرف (بالشريط الإحصائي) الذي تأخذ بياناته من وزارة التخطيط عبر مسوحات التعداد العام للسكان ، وهذه الإحصائيات الرسمية غابت منذ عام ٢٠٠٢ وحتى يومنا هذا بسبب عدم وجود جهاز رسمي متخصص مسؤول عنها مما ولد حالة من عدم الدقة في حصر المشمولين ومتابعة التحاقهم بالمدارس .

أما الجانب الثاني فهو الآخر يتعلق بقانون التعليم الإلزامي نفسه والذي يتمثل بتوفير مناخات تربوية وتعليمية تحفز التلاميذ على عدم ترك المدرسة والتسرب منها ،وأهمها :الاهتمام ببنايات المدارس، توفير التغذية المدرسية ،توزيع الكتب والقرطاسية بأوقات مبكرة وقبل نهاية العطلة الصيفية ،و تعزيز دور المدرسة في المجتمع وإبرازها بالشكل اللائق.

هذا في ما يتعلق بإيقاف التسرب من المدرسة وتحديد الأمية، أما القضاء عليها لمن هم خارج سن المدارس الابتدائية فإن وزارة التربية بدأت قبل سنوات مشروع التعليم المسرع وهو مشروع رائد وناجح ومثمر لدرجة كبيرة جداً والمطلوب توسيعه بشكل أكبر ليساهم بشكل كبير في محو الأمية بل يتعدى ذلك لأن يكمل الطلبة المراحل الدراسية الأخرى كما يحصل الآن للعديد منهم والذين انتقلوا للمرحلة المتوسطة .